ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Morphological Anomalies in Word's Structure in the Book Irtishaaf al-Darb by Abu Hayyan al-Andalusi: A study of selected samples

Murooj Husam Taha

Khaola Mahmood Faisal

* *Corresponding author: E-mail* : 07701881726
mh231162ped@st.tu.edu.iq

***Keywords*:**
Morphological anomalies
Abu Hayyan al-Andalusi
Irtishāf al-Darab
word structure.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 Mar 2025
Received in revised form 25 Mar 2025
Accepted 2 May 2025
Final Proofreading 30 Nov 2025
Available online 30 Nov 2025
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Morphological anomalies are an important phenomenon affecting the structure of words in the Arabic language for numerous reasons and justifications. Scholars have discussed this phenomenon in numerous chapters, reaching its peak during the maturing era of various linguistic schools. Abu Hayyan al-Andalusi represents the link between the Andalusian and Basran schools, and some researchers consider him to be the founder of a middle school between the various schools. Therefore, his views are of particular importance among these schools, and he published them in his comprehensive encyclopedic books, including his book (Irtishāf al-Darab min Lisan al-Arab), in which he addressed more than ninety issues of morphological anomalies. These issues are distributed across various topics in the discussions of nouns, verbs, verbal nouns, derivatives, broken plurals, diminutives, relative pronouns, and others. Issues of irregularity in the original word structure represent an important part of the subject of morphological irregularity. This research addresses a sample of selected issues in morphological irregularity in word structure, cited by Abu Hayyan in his book (Irtishāf al-Darab min Lisan al-Arab), discussing each issue within the framework of what scholars before and after him have mentioned. This discussion aims to understand Abu Hayyan's method in addressing these issues and to derive his approach to them, serving the efforts of this great scholar and benefiting researchers of his approach.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.11.2.2025.3

الشذوذُ الصَّرفِيُّ في بِنيةِ الكلمةِ في كتابِ ارتشافِ الضَّرَبِ لأبي حيّانَ الأندلسيّ (دراسةٌ لِنماذجَ مُختارةٍ)

مروج حسام طه/ جامعة تكريت، كلية التربية للعلوم الانسانية
خولة محمود فيصل/ جامعة تكريت، كلية التربية للعلوم الانسانية

الخلاصة:

يمثّلُ الشذوذُ الصرفيُّ ظاهرةً مهمّةً تطرأُ على بنيةِ الكلماتِ في اللغةِ العربيّةِ لأسبابٍ ومسوّغاتٍ كثيرةٍ ناقشها العلماءُ في مباحثَ كثيرةٍ، بلغت ذروتَها في عصرِ نضجِ المدارسِ اللغويّةِ المختلفةِ. ويمثّلُ أبو

حيّانَ الأندلسيّ حلقةَ الوصلِ بينَ المدرستينِ الأندلسيّةِ والبصريّةِ، بل ويعدُّهُ بعضُ الباحثينَ صاحبَ مذهبٍ وسطٍ بينَ المدارسِ المختلفةِ، لذا كانَت لآرائِهِ أهميّةٌ خاصةٌ بينَ الآراءِ، وقد نشرَها في كتبِهِ الموسوعيّةِ الجامعةِ ومنها كتابُهُ (ارتشافُ الضَرَبِ مِن لسانِ العربِ) والذي أوردَ فيهِ ما يزيدُ على تسعينَ مسألةٍ مِن مسائلِ الشذوذِ الصرفيّ. وقد توزّعت هذهِ المسائلُ على مواضعَ مختلفةٍ في مباحثِ الأسماءِ، والأفعالِ، والمصادرِ، والمشتقّاتِ، وجموعِ التكسيرِ، والتصغيرِ، والنسبِ، وغيرِ ذلكَ. وتمثّلُ مسائلُ الشّذوذِ في بنيةِ الكلمةِ الأصليّةِ جزءاً مهمّاً من مادّةِ الشذوذِ الصرفيّ. وتناولَ هذا البحثُ عيّنةً لمسائلَ مختارةٍ في الشذوذِ الصرفيّ في بِنيةِ الكلمةِ، أوردَها أبو حيّانَ في كتابِهِ (ارتشافِ الضَرَبِ من لسانِ العربِ) معَ مناقشةِ كلِّ مسألةٍ في إطارِ ما ذكرَهُ العلماءُ السابقونَ واللاحقونَ لهُ لمعرفةِ طريقتِهِ في تناولِ هذهِ المسائلِ، واستنباطِ مذهبِهِ فيها بما يخدمُ جهودَ هذا العالمِ الكبيرِ وينفعُ الباحثينَ عن منهجِهِ.

الكلماتُ المفتاحيّةُ: الشذوذُ الصرفيُّ، أبو حيّانَ الأندلسيّ، ارتشافُ الضَرَبِ، بِنيةُ الكلمةِ.

المقدّمة:

الحمدُ للهِ حقَّ حمدِهِ، والصلاةُ والسلامُ على مَن لا نبيَّ مِن بعدِهِ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ ومن اهتدى بهديهِ إلى يومِ الدّينِ، أمّا بعدُ:

فإنَّ علمَ الصَّرفِ مِن علومِ العربيّةِ الجليلةِ التي تُعنى ببنيةِ الكلمةِ والتغييراتِ التي تَطرأُ عليها، ويبني العلماءُ القواعدَ الصرفيّةَ على أكثرِ ما سُمِعَ مِن كلامِ العربِ، فيسمّونَهُ القياسَ، بينما يُسمّونَ النادرَ القليلَ ممّا فيهِ مخالفةُ القياسِ بأسماءَ كثيرةٍ، منها ما يسمّونَهُ بالشاذِّ، وهوَ من المصطلحاتِ التي تطوّرت عبرَ العصورِ، ولا يكادُ يوجدُ كتابٌ من كتبِ العربيّةِ إلا وفيهِ مسائلُ من الشذوذِ الصرفيّ.

وهذا البحثُ مستلٌّ من رسالةِ ماجستير، وتناولَ دراسةَ عددٍ من مسائلِ الشُّذوذِ الصَّرفيّ في بِنيةِ الكلمةِ في كتابِ ارتشافِ الضربِ من لسانِ العربِ لأبي حيّانَ الأندلسيّ (ت745هـ)، وهوَ العالمُ الذي جمعَ علومَ المدرسةِ الأندلسيّةِ والبصريّةِ، إضافةً لما صحَّ عندَهُ من المذاهبِ الأخرى.

الدراسات السابقة:

1. (منهجُ أبي حيّانَ النحويّ الأندلسِيّ في كتابِهِ ارتشافِ الضربِ من لسانِ العربِ معَ تحقيقِ فصلٍ منهُ) وهيَ رسالةُ دكتوراه تقدّمَ بها الباحثُ مِزيَد إسماعيل نعيم، سنةَ 1978 إلى كليّةِ دارِ العلومِ في القاهرةِ. ويستنتجُ الباحثُ تأثّرَ أبي حيّانَ بآراءِ ابنِ عصفورٍ، واستنباطُهُ من القراءاتِ القرآنيةِ، ومنهجُهُ في الاستشهادِ بالقياسِ والسماعِ.
2. (منهجُ أبي حيّانَ الأندلسيّ في التعليلِ الصرفيّ في كتابِهِ ارتشافِ الضربِ) وهيَ رسالةُ ماجستير تقدّمَ بها الطالب: فهد بن سالم بن محمد لكليّةِ اللغة العربيّةِ والدراساتِ الاجتماعيّةِ في جامعة القصيمِ في السعوديّةِ عام 2012. ويبيّنُ الباحثُ بشيءٍ من الإسهابِ أصولَ التعليلِ الصرفيّ

عندَ أبـي حيّانَ وفقَ قراءتِهِ لـهُ، ومنهجُهُ في تناولِ العلّةِ الصرفيّةِ، ثمَّ منهجهُ في تنويعِ العللِ الصرفيّةِ، ومستوياتِها، ثمَّ يُقسّمُ العلّةَ من حيثُ الوجوبُ والجوازُ، ومن حيثُ البساطةُ والتركيبُ.

3. (مذهبُ النحويّينَ المتأخّرينَ في ارتشافِ الضربِ لأبي حيّان عرضٌ وتوجيهٌ) وهوَ بحثٌ مقدّمٌ من قبلِ الأستاذِ المساعدِ سامي بن عمير الصاعديّ لكليّةِ اللغةِ العربيّةِ في الجامعةِ الإسلاميّةِ. ويؤسّسُ الباحثُ في هذا البحثِ لمذهبٍ وسطٍ بينَ البصريّينَ والكوفيّينَ باسمِ مذهبِ النحويّينَ المتأخرينَ، ويستنبطُ اسمَهُ من تكرارِ هذهِ اللفظةِ في عبارةِ أبي حيّانَ، ويعدُّ أبا حيّانَ مؤسّسَ هذا المذهبِ، ثمَّ يستدلُّ لفكرتِهِ بالأدلّةِ التي ينقلُها من كتابِ ارتشافِ الضربِ، ويستخلصُ السماتِ العامةِ لهذا المذهبِ.

منهجيّةُ البحثِ: اعتمدَ البحثُ المنهجَ الوصفيَّ في تناولِ المسائلِ التي ذكرَ فيها أبو حيّانَ شذوذاً صرفيّاً، فانتقى عيّنةً من مسائلِ الشذوذِ في بِنيةِ الكلمةِ، فبَيّنَ مرادَ أبي حيّانَ من قولِهِ بشذوذِها، وجَمَعَ أقوالَ علماءِ اللغةِ فيها، قبلَ أن يخرجَ باستنتاجٍ يلخّصُ المسألةَ ويبيّنُ موقفَ أبي حيّانَ النهائيَّ فيها. وقد اختيرَت في هذا البحثِ ثماني مسائلَ في بنيةِ الكلمةِ، وُزّعَت على تمهيدٍ ومَطلبَينِ: الشذوذُ الصرفيُّ في بِنيةِ الأسماءِ، والشذوذُ الصرفيُّ في بِنيةِ الأفعالِ.

التمهيدُ:

أوّلاً: أبو حيّانَ الأندلسيّ: هوَ أثيرُ الدّينِ أبو حَيّانَ مُحمَّدُ بنُ يُوسُفَ بنِ عَلِيّ بنِ يُوسُفَ بنِ حَيّانَ الجُبَّائِيُّ، الجَيَّانِيُّ ثمَّ الغِرنَاطِيُّ النِّفْزِيُّ الأَندَلُسِيُّ، وُلِدَ سنةَ 654 للهجرةِ في مدينةِ غَرناطةَ، ورحلَ منذُ شبابِهِ طلباً للعلمِ حتى بلغَ مصرَ، واستقرَّ فيها، وصارَ مقصداً لطلابِ العلمِ، واشتُهرَ وذاعَ صيتُهُ (ينظر الصفدي صلاح الدين، 1998، 325/5).

ويَصِفُ تلميذُهُ الصَّفَدِيُّ شيخَهُ أبا حيّانَ فيقولُ: "كانَ شيخاً حَسَنَ العِمّةِ، مَليحَ الوَجهِ، ظاهرَ اللَّونِ مُشرَباً حُمرةً، مُنوَّرَ الشَّيبةِ، كبيرَ اللّحيةِ مُسترسِلَ الشَّعرِ فيها، لم تكن كَثّةً، عِبارتُهُ فَصيحةٌ بلُغةِ الأندلُسِ، يَعقِدُ القافَ قريباً مِن الكافِ على أنَّهُ لا يَنطِقُ بها في القُرآنِ إلّا فَصيحةً"(الصفدي صلاح الدين، 1998، 325/5).

وبَلَغَ مَجموعُ شيوخِ أبي حيّانَ قرابةَ أربعِمئةٍ وخمسينَ شيخاً(ينظر عبد الحي الكتاني، 1982، 155/1)، وأَخَذَ عنهُ تلاميذُ كُثُرٌ مِنهم: تَقِيُّ الدّينِ السُبكِيُّ، ووَلَدَيهِ، وجَمالُ الدّينِ الإسنَوِيُّ، وابنُ قاسمٍ، وابنُ عَقِيلٍ، وناظِرُ الجَيشِ، وابنُ مَكتومٍ، وغيرُهُم مِن أئمّةِ العربيةِ(السيوطي جلال الدين، 2012، 280/1). ووَضَعَ أبو حيّانَ مُصنّفاتٍ كثيرةً، فُقِدَ عَددٌ كبيرٌ مِنها، وقد انتشرَت مُؤلّفاتُهُ وانتفعَ بها خَلقٌ كثيرٌ.

توفّي أبو حيّانَ –رَحِمَهُ اللهُ– بعدَ أن أُضِرَّ آخِرَ عُمُرِهِ، بمَنزِلِهِ خارجَ بابِ البحرِ بالقاهرةِ يومَ السّبتِ سنةِ خمسٍ وأربعينَ وسبعِمئةٍ، ودُفِنَ بمقبرةِ الصوفيّةِ خارجَ بابِ النَّصرِ (ينظر الصفدي صلاح الدين، 1998، 327/5).

ثانياً: كتابُ ارتشافِ الضَّربِ مِن لسانِ العربِ: هوَ خُلاصةُ ما اجتمعَ عندَ أبي حيّانَ مِن عُلومِ مَن سَبَقَهُ في النَّحوِ والصَّرفِ، وقد صَنَّفَهُ بطريقةٍ مُبتكَرةٍ، فجَعَلَ مَباحثَ الصَّرفِ تَسبِقُ مَباحثَ النَّحوِ وتُؤسِّسُ لها.

وأفردَ أبو حيّانَ في كتابِهِ للصَّرفِ ومباحثِهِ أربعةَ عشرَ باباً رئيساً استغرقَت نحوَ ثُلُثِ مادّةِ الكتابِ، تخلَّلَتها فصولٌ وتفريعاتٌ، تَطولُ أو تَقصُرُ، حسبَ ما يرى من ضرورةِ الإسهابِ أو الاختصارِ في كلِّ مَوضعٍ. وجَعلَ مَباحثَ النَّحوِ لما بَقيَ من الكتابِ، معَ تداخلِ بعضِ المسائلِ هنا وهناكَ. وجَعَلَ أبو حيّانَ كتابَهُ خالياً مِنَ الاستدلالِ والتَّعليلِ كما بَيَّنَ في مُقدّمتِهِ (أبو حيان الأندلسي، 1998، 4/1)، فهوَ يكتفي فيهِ بذكرِ الأمثلةِ، والمِثالُ عِندَهُ يُغني عَن تَكلُّفِ الاستدلالِ.

ثالثاً: الشذوذُ الصرفيّ: يُعَرَّفُ الشُّذوذُ لُغةً بأَنَّهُ الانفرادُ والنُّدرةُ، قالَ ابنُ منظورٍ: "شَذَّ عَنهُ يَشِذُّ ويَشُذُّ شُذوذاً: انفردَ عَنِ الجُمهورِ ونَدَرَ، فهوَ شاذٌّ" (ابن منظور، 1414هـ، 494/3). واصطلاحاً لا يَختلفُ عَنهُ لُغةً في أنَّهُ المُنفرِدُ والمُفترِقُ عَن حُكمِ الأكثرِ.

ويُسوّغُ الشذوذُ لأسبابٍ مختلفةٍ منها: أمنُ اللبسِ، والتخفيفُ، والشهرةُ، والحملُ على النظيرِ، والحملُ على المعنى، والمحاذاةُ، والضرورةُ الشعريّةُ.

وقد فسّرَ العديدُ من علماءِ العربيّةِ ظاهرةَ الشذوذِ الصرفيّ فذهبَ بعضُهُم لاختلافِ اللهجاتِ، أو طلباً للخفةِ، أو الضرورةِ الشعريةِ، وذهبَ آخرونَ إلى القولِ بالتراكمِ اللغويّ، أو الجانبِ الصوتيّ المتعلقِ بالتغييراتِ التي تطرأُ على الألفاظِ (المطلبي غالب، 1984، 58).

ويُقسمُ الشاذُّ على قسمينِ:

1. الشاذُّ المقبولُ: وهوَ ما خالفَ القياسَ وكانَ مقبولاً عندَ الفصحاءِ والبلغاءِ.
2. الشاذُّ المردودُ: وهوَ ما خالفَ القياسَ ولم يقبلهُ الفصحاءُ، فهوَ شاذٌّ في القياسِ والاستعمالِ. (فيحاء قحطان ممدوح، 2022، 63).

وهذا البحثُ يتناولُ عدداً من مسائلِ الشذوذِ الصرفيّ في بنيةِ الكلمةِ والتي ذكرَها أبو حيّانَ الأندلسيُّ في كتابِ ارتشافِ الضَّربِ من لسانِ العربِ مصنَّفةً على مطلبَينِ؛ في الأسماءِ، وفي الأفعالِ.

المطلبُ الأوّلُ: الشّذوذُ الصرفيُّ في بنيةِ الأسماءِ

أوّلاً: مسألةُ ما شذَّ من مَجيءِ حَرفَينِ زائدَينِ بعدَ لامِ الكَلمةِ

قالَ أبو حَيّانَ: "وقد يَجتمِعُ في آخرِ الاسمِ الثلاثيّ الأصلِ ثلاثُ زوائدَ... وفي آخرِ الرُّباعيّ الأصلِ ثلاثةٌ... وقد رُدَّ على مَن زَعمَ أنّهُ لا يُزادُ في الخماسيّ إلّا حَرفٌ واحدٌ... ونَدَرَ (قَرَعْبَلَانَة) في مجيءِ الزائدَينِ بعدَ لامِ الكلمةِ، وأمّا (إِصْطَفْلِيْنَة)، فقيلَ من الخماسيّ المزيدِ فوزنُها (فَعْلَلِّيْنَة)، وأصلُها (فَعْلَلٌ)، وشذوذُها مجيءُ الزائدَينِ بعدَ لامِ الكلمةِ، وقيلَ منَ الرُّباعيّ المزيدِ فوزنُها (إِفْعَلِّيْنَة)"(أبو حيان الأندلسي، 1998، 1/188-189).

يشرحُ أبو حيّانَ في هذهِ المسألةِ الزيادةَ في الأسماءِ، فيذكرُ أنَّ الاسمَ الثلاثيَّ قد يُزادُ في آخرهِ ثلاثةُ حروفٍ زائدةٍ، ومثلُهُ الاسمُ الرباعيُّ، يُمكنُ أن يُزادَ في آخرِهِ ثلاثةُ حروفٍ أيضاً، وأمّا الخماسيُّ فقد زعموا أنَّ أكثرَ ما يُزادُ فيهِ حرفٌ واحدٌ، وقد رُدَّ هذا القولُ، ثمَّ ذكرَ مثالاً لمجيءِ حرفَينِ زائدَينِ بعدَ لامِ الكلمةِ في (قَرَعْبَلَانَة) وقالَ بنُدرتِهِ، وأمّا كلمةُ (إصطَفْلِيْنَة) فوردَ فيها قولانِ؛ أحدُهما يجعلُها من الرباعيّ فيكونُ وزنُها (إِفْعَلِّينَة) قياسيّاً، والآخرُ يَجعلُها مِن الخُماسيّ فيكونُ وزنُها (فِعْلَلِّينَة) وعلى اعتبارِ القولِ الأخيرِ تكونُ شاذّةً بمجيءِ حرفَينِ زائدَينِ بعدَ لامِ الكلمةِ الخماسيةِ.

وقد أوردَ الزّمخشريُّ لفظةَ (إِصْطَفْلِيْنَة) في بابِ الهمزةِ، فالكلمةُ عندَهُ خماسيّةً لأنّهُ جعلَ الهمزةَ هيَ فاءَها، على نحوِ ما ذكرَ أبو حيّانَ، فيكونُ وزنُها (فِعْلَلِّيْنَة)، وهيَ بذلكَ من الخماسيّ الشاذِّ الذي زِيدَ فيهِ أكثرُ مِن حرفَينِ بعدَ لامِهِ (الزمخشري، 1947، 1/45).

وأوردَ الزَّبيديُّ طَرَفاً مِن هذهِ المسألةِ في مادةِ (اصطفل) فذكرَ أنّ (الإِصْطَفْلِيْن) بزيادةِ الياءِ والنونِ، قالَ عنها ابنُ الأعرابيّ: "هوَ الجَزَرُ الذي يؤكَلُ وهيَ لغةٌ شاميّةٌ، والواحدةُ (إِصْطَفْلِينَة)" (الزبيدي، 27/454). ثمَّ قالَ أنَّ وزنَها (فِعْلَلِّين) وهيَ من مزيدِ الخماسيّ، وهوَ قليلٌ، وقيلَ إنّهُ من مزيدِ الرُّباعيّ على وزنِ (إِفْعَلِّين) بزيادةِ الهمزةِ، وذكرَ أنَّ بعضَ العلماءِ ذكرَها في بابِ الهمزةِ، وذَكَرَها بعضُهُم في بابِ الصادِ، باختلافِ اعتبارِهم لكونها رباعيّةً أم خماسيّةً (الزبيدي، 2001، 27/454).

وأمّا ابنُ منظورٍ فذكرَ اللفظةَ في بابِ (صطفل) فكأنّهُ يَعُدُّها مِن الرُّباعيّ على الرأي الثاني الذي ذكرَهُ أبو حيّانَ، ثمَّ ذكرَ أمثلةً لورودِ الكلمةِ في كلامِ العربِ نحوَ قولِهم: "كما تَنحِتُ القَدُّومُ الإِصْطَفْلِينَة"(ابن منظور، 1414هـ، 11/378). ثمَّ عقّبَ بقولِ ابنِ الأثيرِ: "ليستِ اللفظةُ بعربيّةٍ محضةٍ لأنَّ الصّادَ والطاءَ لا يكادانِ يجتمعانِ إلا قليلاً" (ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات، 1979، 1/52).

فابنُ الأثيرِ هنا يجعلُ الكلمةَ غيرَ عربيّةِ الأصلِ ممّا يُخرجُها عن القياسِ أصلاً، وهذا رأيٌ ثالثٌ.

ونقلَ الأزهريُّ مثلَ هذا الرأي فقالَ: "قالَ شَمِرٌ: الإِصْطَفْلِينَةُ كالجَزَرةِ، وليسَت بعربيّةٍ مَحضةٍ لأنَّ الصّادَ والطّاءَ لا تكادانِ تجتمعانِ في محضِ كلامِ العربِ" (الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد، 2001، 191/12).

بينما ذهبَ ابنُ القَطّاعِ الصِقليّ إلى أنَّ وزنَ الكلمةِ (إِفْعَلِّينَة)، أي أنَّها من الرُّباعيّ، والهمزةُ في أوّلِها أصليّةٌ، فلا شذوذَ في قياسِهِ بإضافةِ حرفَينِ أو أكثرَ بعدَ لامِ الكلمةِ (الصقلي ابن القطاع، 1999، 314).

ووضعَ ابنُ مالكٍ قاعدةَ المسألةِ بقولِهِ: "قد يجتمعُ في آخرِ الاسمِ الثلاثيّ ثلاثةٌ وأربعةٌ، وفي آخرِ الرباعيّ ثلاثةٌ، ولم يُزَد في الخُماسِيّ غيرُ حَرفِ مدٍّ قبلَ الآخرِ أو بعدَهُ مُجرَّداً أو مَشفوعاً بهاءِ التأنيثِ، ونَدَرَ: قَرَعْبَلَانة، وإِصْطَفْلِينَة، وإِصْفَعَنْد" (ابن مالك الجياني، 1967، 294).

وعَلَّلَ ناظرُ الجيشِ وَصفَهُ (إِصْطَفْلِينة) بالنُّدرةِ بأنّهُ قد زِيدَ بعدَ أصولِها الياءُ والنونُ (ناظر الجيش، 1428هـ، 4910/10).

فخلاصةُ المسألةِ أنَّ أبا حيّانَ يتبنّى مذهبَ ابنِ مالكٍ في قياسِ الحروفِ المزيدةِ على الاسمِ الخماسيّ ويتفقُ معهُ في شذوذِ الكلماتِ التي أوردَها خارجةً عن هذا القياسِ نحوَ اصطَفلِينَة.

ثانياً: مسألةُ ما شذَّ من أصالةِ الهمزةِ في أوّلِ الكلمةِ التي تلتها ثلاثةُ حروفٍ أصليّةٍ

قالَ أبو حَيّانَ عن زيادةِ الهمزةِ في الأسماءِ: "فإذا وَقَعَتْ [أي الهمزةُ] أوّلاً وبعدَها حرفانِ، أو ثالثٌ مَقطوعٌ بزيادتِهِ، فهيَ أصلٌ: نحوَ (أَمر) و(آمِر)، أو بأصالتِهِ نحوَ (أحمر)، أو مُحتَمِلٌ نحوَ: (إشفى) و(أبين) و(أفعى) فزائدةٌ، إلّا ما شذَّ نحو: (إمَّعَة)، و(إمَّرة)، و(أَيْصَر)، و(أَيْطَل)، و(أَرْطَى) في لغةِ مَأْرُوط، و(أَوْلَق) في مَذهبِ سيبويه، وصَحَّحَهُ ابنُ عصفورٍ، ووزنُهُ فَوْعَل، ومذهبُ الكِسائيّ أنَّهُ (أَفْعَل)، وأجازَ الفارسيُّ الوَجهَينِ، وفي همزةِ (أَرْنَب) قيلَ أصليّةٌ، ووزنُهُ فَعْلَل، وقيلَ زائدةٌ ووزنُهُ أَفْعَل، والجمهورُ على زيادةِ همزةِ (أَفْكَل)، وقيلَ: يَحتَمِلُ الوَجهَينِ، والحَملُ على الزِّيادةِ أولى" (أبو حيان الأندلسي، 1998، 193/1-194).

يتحدّثُ أبو حيّانَ في هذهِ المسألةِ عنِ الهمزةِ التي تكونُ في أوّلِ الكلمةِ، متى تكونُ أصلاً في الكلمةِ؟ ومتى تكونُ زائدةً؟ فيقولُ إنَّ الهمزةَ التي تكونُ أصلاً هيَ التي يأتي بعدَها حرفانِ نحوَ: أَمْر، أو التي يأتي بعدَها ثلاثةُ حروفٍ أحدُها مقطوعٌ بزيادَتِهِ، نحوَ: آمِر. أمّا الهمزةُ التي تأتي في أوّلِ الكلمةِ ويأتي بعدَها ثلاثةُ حروفٍ أصليّةٍ، مقطوعٍ أو مُحتَمَلٍ أصالتُها، فإنَّ الهمزةَ تكونُ زائدةً نحوَ: أَحْمَر، أَفْعَى، أَبْيَن.

وشذَّ من هذا كلماتٌ تَلَتِ الهَمزةَ فيها ثلاثةُ حروفٍ أو أكثرُ، مُحتَمَلَةُ الزِّيادةِ، لكنَّ الهمزةَ فيها أصلٌ، نحوَ: (إِمَّعَة)؛ ومعناها: مَن لا رَأيَ لهُ ولا عَزمَ، فهوَ يُتابِعُ كلَّ أحدٍ على رأيِهِ (ابن منظور، 1414هـ، 3/8).

و(إمَّرَة)؛ وهوَ الأحمقُ الضعيفُ الرأيِ (ابن منظور، 1414هـ، 32/4). و(أَيْصَر)؛ وهوَ كِساءٌ فيهِ حشيشٌ (ابن منظور، 1414هـ، 24/4). و(أَيْطَل)؛ وهوَ مُنقَطَعُ الأضلاعِ مِنَ الحَجَبَة (ابن منظور، 1414هـ، 18/11). و(أَرْطَى)؛ وهوَ جَمعُ أَرْطَاةٍ وهيَ شجرةٌ يُدْبَغُ بورقِها (ابن منظور، 1414هـ، 304/5). و(أَوْلَق)؛ وهوَ الجنونُ (ابن منظور، 1414هـ، 9/10).

واتّفقَ أبو حيّانَ في قولِهِ بأصالةِ الهمزةِ في هذهِ الألفاظِ معَ ما ذهبَ إليهِ ابنُ السرّاجِ الذي قرّرَ أنَّ الهمزةَ التي تكونُ أوّلَ كلمةٍ رباعيّةٍ فهيَ زائدةٌ وإن لم يُعرَفْ الأصلُ المجرّدُ للكلمةِ، واستثنى من هذا القياسِ كلمةَ (أَوْلَق) على زِنَةِ (فَوْعَل) لأنَّ الهمزةَ فيها أصلٌ، لأنَّ أصلَها المجرّدَ (أَلَق)، ومثلُها (أَرْطَى) لأنَّ المسموعَ فيها قولُهُم: أديمٌ مَأْرُوط، فالهَمزةُ فيها أصلٌ، ومثلُ ذلكَ في (إمَّرَة)، و(إمّعة) (ابن السراج أبو بكر محمد بن السري، 1999، 232/3).

ويشرحُ السّيرافيُّ كيفَ استُدِلَّ على أصالةِ الهمزةِ في (إمَّعَة) فيقولُ إنّها (فِعَّلَة) وليست (إِفْعَلَة) لأنَّ كلمةَ (إمَّعَة) نعتٌ، وليسَ في النعوتِ (إِفْعَلَة)، وأمّا (إمَّرَة) فهيَ اسمٌ لكنّها كذلك لا يجوزُ أن تكونَ على وزنِ (إِفْعَلة) لأنَّ فاءَها وعينَها تصبحانِ من جنسٍ واحدٍ، وهذا لم يوجد في اللغةِ إلا في حروفٍ يسيرةٍ نحوَ: أَوّل، وكَوْكَب، فعُدلَ بهِ إلى البابِ الأكثرِ على وزنِ (فِعَّل) (السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله، 2008، 171/5).

ولا يَختلفُ أبو عليٍّ الفارسيُّ معَ هذا التَّفسيرِ، فيقولُ إنَّ الهمزةَ في (إمَّعَة) أصلٌ لأنّهُ ليسَ في الصفاتِ شيءٌ على (إِفْعَلَة)، لكنّهُ يختلفُ في كلمةِ (أَوْلَق) فيقولُ إنّها تحتملُ ضربَينِ من الوزنِ؛ أحدُهُما أن يكونَ (فَوْعَل) من (أُلِقَ) فهمزتُهُ أصليّةٌ وهيَ فاءُ الكلمةِ، والآخرُ أنّها (أَفْعَل) من (وَلَقَ)، فهمزتُهُ زائدةٌ (الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد، 1999، 554).

ولِمثلِ هذا الاستنتاج ذَهَبَ ابنُ جنّي قائلاً بأصالةِ الهمزةِ في (أَيْصَر) فقالَ: "فأمّا (أَيْصَر)، فقولُهم في جمعِهِ: إِصَار، يَدُلُّ على أنَّ هَمزتَهُ فاءٌ؛ لأنّها فاءٌ في إِصار، ومِثالُهُ: فِعَال" (ابن جني أبو الفتح عثمان، 1954، 117).

وخلاصةُ المسألةِ أنَّ أبا حَيّانَ قالَ بشذوذِ الألفاظِ التي تكونُ الهمزةُ فيها أصلٌ على الرَّغمِ مِن مجيئِها أوّلاً قبلَ ثلاثةِ حُروفٍ أو أكثرَ، موافقاً علماءَ اللغةِ.

ثالثاً: مسألةُ ما شذَّ من مجيءِ الياءِ أصليّةً في الكلماتِ من بناتِ الخمسةِ حروفٍ

قالَ أبو حيّانَ عن أصالةِ الياءِ: "ولا تكونُ أصلاً في بناتِ الأربعةِ إلّا في المُضَعَّفِ.. ولا في بَناتِ الخَمسةِ إلّا ما شَذَّ وهوَ (يَسْتَعُور)، فالياءُ أصلٌ على الصَّحيحِ، و(شِيْرَاز) عندَ أبي الحَسَنِ، ياؤهُ بَدَلٌ من واوٍ، وهيَ أصلٌ وزنُهُ (فِعْلَال)، وعِندَ غَيرِهِ (فِعَّال) أصلُهُ (شِرَّاز)" (أبو حيان الأندلسي، 1998، 221-220/1).

يذكرُ أبو حيّانَ حروفَ الزّيادةِ ويتحدّثُ عمّا يتعلّقُ بحرفِ الياءِ، فيبيّنُ أنَّها تكونُ زائدةً ولا تكونُ أصلاً في الكلماتِ رُباعيّةِ الحُروفِ، إلّا في المُضعَّفِ منها، أمّا الكلماتُ خُماسيّةُ الحروفِ فالياءُ فيها زائدةٌ دائماً، إلّا ما شذَّ في كلمةِ (يَسْتَعُور)، ويَسْتَعُور: اسمُ موضعٍ، ويُقالُ شَجَرٌ (ينظر الجوهري، 1987، 859/2)، و(شِيرَاز) عندَ أبي الحسنِ الأخفشِ.

وقد ذَكَرَ سيبويه المسألةَ فقالَ: "وأمّا (يَسْتَعُور) فالياءُ فيهِ بمنزلةِ عَينِ (عَضْرَفُوط)، لأنَّ الحروفَ الزوائدَ لا تَلحَقُ بناتِ الأربعةِ أوّلاً إلّا الميمُ التي في الاسمِ الذي يكونُ على فعلِهِ" (سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، 1988، 313/4).

فالياءُ في أوّلِ (يَسْتَعُوْر) أصليّةٌ عندَ سيبويه، شَبَّهَها بحرفِ العينِ مِن (عَضرَفوط)، على أنَّها فاءُ الكلمةِ، وبمثلِ هذا قالَ أبو حَيّانَ، فسيبويه يرى أنَّ الياءَ لا يمكنُ أن تكونَ زائدةً فيها لأنَّ الحروفَ الأصليّةَ بعدَها أربعةٌ فهيَ عندَهُ من بناتِ الخمسةِ.

وقد فصّلَ شرحَها السيرافيُّ فقالَ: "قولهم (يَسْتَعُوْر)، السّينُ والتّاءُ والعينُ والرّاءُ أصليّاتٍ، وهيَ أربعةُ أحرفٍ بعدَ الياءِ، قُضِيَ على الياءِ بأنّها أصليّةٌ.. فيَسْتَعُوْر فَعْلَلُوْل والياءُ أصليّةٌ" (سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، 1988، 188/5).

بينما جعلَها ابنُ دريدٍ على وزنِ (يَفْتَعُوْل) فذكرَ أنّهُ لم يأتِ على هذا الوزنِ إلا (يَسْتَعُوْر) واستشهدَ بقولِ الشاعرِ:

أَطَعْتُ الآمرِينَ بِصَرْمِ سُلْمَى فَطَارُوا في عِضَاهِ اليَسْتَعُورِ

(ينظر عروة بن الورد، 1953، 63، وابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن، 1987، 1222/2)

فالياءُ في (يَستَعُور) زائدةٌ عندَ ابن دريدٍ، بخلافِ ما قرّرَهُ أبو حيّانَ.

وقد ردَّ هذا الرأيَ السّيرافيُّ موافقاً سيبويه، وعقّبَ بعدَ أن أوردَ رأيَ ابنِ دريدٍ بقولِهِ: "وقالَ أحمدُ بنُ يحيى ثعلبٌ، وأبو بكرِ بنُ دريدٍ: هوَ (يَفْتَعُول)، وليسَ ذلكَ بشيءٍ" (السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبدالله، 2000، 94).

وشدّدَ ابنُ جنّي في الردِّ على القائلينَ بزيادةِ الياءِ في هذهِ اللفظةِ فقال: "قالَ أبو عثمانَ: فأمّا مثلُ (يَسْتَعُورٍ) فهوَ بمنزلةِ (عَضْرَفُوط)؛ لأنَّ الياءَ من نفسِ الحرفِ.. قالَ أبو الفتحِ: يريدُ لأنَّ الزوائدَ لا تلحقُ بناتِ الأربعةِ من أوائلِها إلا الأسماءَ من أفعالِهنَّ.. و(يَسْتَعُور) ليسَ بجارٍ على فِعلٍ.. فلذلك مَثّل (يَسْتَعُوراً) بعَضْرَفُوط، وجعلَ الياءَ كالعينِ، فأمّا مَن قالَ: إنَّ مثالَ (يَسْتَعُور): يَفْتَعُول، فلا يدري من صنعةِ التصريفِ شيئاً، وإنّما هوَ فيهِ هاذٍ!!" (ابن جني أبو الفتح عثمان، 1954، 145). فابنُ جنّي هنا يؤكّدُ أنَّ الياءَ هيَ فاءُ الكلمةِ.

وأمّا ما ذكرَهُ أبو حيّانَ في (شِيراز) ورأيَ أبي الحسنِ الأخفشِ فيها، فقد فصّلَ ابنُ جنّي المسألةَ قائلاً: "قولُ بعضِهم: (شِيراز) و(شَرَاريز)، حكاها أبو الحسنِ، فأصلُ (شِيراز) على هذا (شِرَّاز) فأُبدلت الراءُ الأولى ياءً.. فأمّا من قالَ في "(شِيراز) (شَواريز) فإنّهُ جَعلَ الياءَ فيهِ مُبدلَةً من واوٍ، وكانَ أصلُهُ على هذا (شِوْراز)، فلمّا سُكِّنَتِ الواو وانكسرَ ما قبلَها قُلِبَت ياءً، ثمَّ إنَّهُ لمّا زالتِ الكسرةُ في الجمعِ رجعَتِ الواو، فقالوا: (شَوَاريز).. ويَحتَمِلُ عندي قولُهم: (شَوَاريز) قولاً آخرَ على غيرِ هذا المذهبِ الأوّلِ وهوَ أن يكونَ (شِيراز) (فِيعالاً) والياءُ غيرُ مُبدلةٍ من راءٍ ولا واوٍ بمنزلةِ (دِيماس)، وكانَ قياسُهُ على هذا أن يقولوا في تكسيرِهِ (شَيَاريز)" (ابن جني أبو الفتح عثمان، 2000، 2/377-378).

فلهذهِ اللفظةِ ثلاثةُ احتمالاتٍ عندَ ابنِ جنّي، إمّا أن يكونَ أصلُها (شِرَّاز) أو (شِوْراز) فتكونُ الياءُ أصليّةً منقلبةً من الراءِ أو الواو، أو أن يكونَ (شِيراز) على وزنِ (فِيعال) فتكونُ الياءُ زائدةً، فكأنَّ ابنَ جنّي لم يحسِم أمرَ زيادةِ الياءِ أو أصالتِها.

بينما استدلَّ ابنُ عصفورٍ لجعلِهِم الياءَ أصليّةً في هاتَينِ اللفظَتَينِ فقالَ: "والذي شَذَّ مِن غيرِ المُضاعفِ فجاءتِ الياءُ فيهِ أصليّةً نحوَ: يَستَعور، وذلكَ أنَّ السّينَ والتّاءَ أصلانِ.. فلو جعلنا الياءَ زائدةً لأدّى ذلكَ إلى شيئَينِ: أحدُهما أن يكونَ وزنُ الكلمةِ (يَفْعَلُول) وذلكَ بناءٌ غيرُ موجودٍ، والآخرُ لَحاقُ بناتِ الأربعةِ الزيادةَ مِن أوّلِها في غيرِ الأسماءِ الجاريةِ على الأفعالِ، وذلكَ غيرُ موجودٍ في كلامِهِم، فلمّا كانَ جعلُها زائدةً يؤدّي إلى ما ذُكِرَ جعلناها أصلاً" (ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن، 1996، 192).

فدليلُ ابنُ عصفورٍ في أصالةِ الياءِ أنَّ جعلَها زائدةً يؤدّي إلى بناءٍ غيرِ موجودٍ، ثمَّ استدلّ بمثلِ هذا الاستدلالِ في (شيرازَ) فقالَ: "وزَعَمَ أبو الحَسَنِ أيضاً أنَّ الياءَ في شيرازَ أصلٌ، وهيَ بدلٌ من واوٍ، بدليلِ قولِهِم في الجمعِ: شَوَاريز. فإن قيلَ: وما الذي حَمَلَهُ على جعلِها أصليّةً؟ فالجوابُ أنَّ الذي حَمَلَهُ على ذلكَ أنَّهُ إن جَعَلَ الواو التي الياءُ بدلٌ منها أصلاً، أدّى ذلكَ على بناءٍ موجودٍ وهوَ (فِعْلال) نحوَ: سِرداح، وإن جعلَها زائدةً أدّى ذلكَ إلى بناءٍ غيرِ موجودٍ وهوَ (فِوعال) فحملَها على ما يؤدي إلى بناءٍ موجودٍ" (ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن، 1996، 193).

وخلاصةُ المسألةِ اختلافُ العلماءِ على أصالةِ أو زيادةِ الياءِ في (يَستَعور) و(شِيراز)، والراجحُ أنَّ لفظةَ (يَسْتَعُور) على وزنِ (فَعْلَلُول) وهيَ من شواذِّ الخُماسِيّ، مِمّا كانَت الياءُ في أوّلِهِ أصلاً، وهوَ ما قرّرَهُ أبو حيّانَ موافقاً قولَ أغلبِ العلماءِ، وأنَّ لفظةَ (شِيراز) على وزنِ (فِعْلال) شذوذاً، إذ ياؤهُ أصليّةٌ منقلبةٌ من واوٍ كما نقلَ أبو حيّانَ عن أبي الحسنِ الأخفشِ.

المطلبُ الثاني: الشّذوذُ الصرفيُّ في بنيةِ الأفعالِ

توطئةٌ: اعتنى علماءُ العربيّةِ بالأفعالِ أكثرَ من غيرِها من مباحثِ علمِ التصريفِ لأنّها أصولُ مباني أكثرِ الكلامِ، ولذا سُمّيَت بالأبنيةِ وبها يُستدلُّ على معظمِ علومِ القرآنِ والسُّنّةِ.

وينقسمُ الفعلُ من حيثُ التجرّدُ والزيادةُ إلى مجرّدٍ ومزيدٍ، فالمُجرّدُ ما كانت أحرفُهُ كلها أصولٌ، وأمّا المزيدُ فهوَ ما زيدَ على أحرفِهِ الأصليّةِ حرفٌ يسقطُ في بعضِ التصاريفِ بغيرِ علةٍ تصريفيّةٍ (مظهور محمود عباس، 2023، 31).

وفي أدناهُ بعضُ المسائلِ التي ذكرَ فيها أبو حيّانَ الأندلسيّ شذوذاً صرفياً في الأفعالِ في كتابِ ارتشافِ الضربِ:

أوّلاً: مسألةُ ما شَذَّ مِن الأفعالِ على وزنِ (فَعُلَ) وكانَ يائيَّ العينِ:

قالَ أبو حَيّانَ: "أَمَّا (فَعُلَ) فَيَأتي لِمَعنَىً مَطبوعٍ عَليهِ مِمَّن هُوَ قائِمٌ بِهِ نَحوَ: (كَرُمَ)، و(لَؤُمَ)، أو كَمَطبوعٍ، نحوَ: (خَطُبَ)، و(فَقُهَ)، أو شِبهِهِ نحوَ: (جَنُبَ) شُبِّهَ بـ(نَجُسَ)، ولم يَرِد يائيَّ العَينِ إلّا ما شَذَّ مِن قَولِهِم: (هَيُؤَ)" (أبو حيان الأندلسي، 1998، 153/1).

يُوردُ أبو حيّانَ في هذهِ المسألةِ ما جاءَ مِنَ الأفعالِ على وزنِ (فَعُلَ) التي يقولُ إنَّها تأتي لمعنىً مطبوعٍ (أي صفةٍ دائمةٍ غيرِ مُتجدّدةٍ) نحوَ: كَرُمَ، ولَؤُمَ، وجَبُنَ، وسَفُهَ، وحَسُنَ. وقد تأتي لمعنىً كالمطبوعِ (أي صفةٍ دائمةٍ مُتجدّدةٍ) نحوَ: حَلُمَ، وصَلُبَ، وفَصُحَ، وخَطُبَ، وفَقُهَ. كما قد يأتي الفِعلُ على هذا الوزنِ لمعنىً شبيهٍ بالمطبوعِ (أي صفةٍ مُتجدّدةٍ زائلةٍ تُشبهُ المطبوعَ) نحوَ: جَنُبَ الذي يُشبهُ مَعنى (نَجُسَ، وقَذُرَ) (ناظر الجيش محمد بن يوسف محب الدين الحلبي، 1428هـ، 8/707-708).

وأمّا الأفعالُ المُعتلّةُ العينِ عموماً على أيّ وزنٍ كانت نحوَ: (قَوَمَ، وطَوُلَ، وخَوِفَ، وبَيَعَ، وكَيِدَ) فالأصلُ أن تُقلَبَ أحرفُ العلّةِ فيها ألفاً استثقالاً للضمةِ والكسرةِ، لتصبحَ حركةُ عينِها من جنسِ حركةِ فائِها فنقولُ: (قَامَ، وطَالَ، وخَافَ، وبَاعَ، وكَادَ) (ابن عصفور محمد بن يوسف، 1428هـ، 287).

ولم يَرِد من هذهِ الأفعالِ على وزنِ (فَعُلَ-يَفعُلُ) فعلٌ يائيُّ العينِ دونَ أن تُقلَبَ ياؤهُ ألفاً، إلا ما شذَّ في الفعلِ (هَيُؤَ) بمعنى: حَسُنَت هَيئَتُهُ، فهوَ هَيِّئٌ (ابن منظور، 1414هـ، 1/188).

وقد ذكرَ ابنُ جِنّي هذهِ المسألةَ فبيّنَ أنَّ الفِعلَ الثلاثيَّ إن كانَ مُعتلَّ العينِ انقلبَ ولم يُراجَع أصلُهُ، إذ لم يَرِد عن العربِ في نثرٍ أو نظمٍ شيءٌ منهُ مُصحَّحاً كما في (قامَ، وباعَ، وخافَ، وهابَ)، ثمَّ عقّبَ بذكرِ (هَيُؤَ) الشّاذِّ في هذا البابِ فذكرَ أنّهُ خرجَ مَخرجَ المبالغةِ، فلَحِقَ بقولِهِم: (قَضُوَ الرجلُ) بمعنى جادَ قضاؤُهُ، و(رَمُوَ) بمعنى جادَ رميُهُ، فحيثُ بقيَ هذانِ الفعلانِ على أصلِهِما حينَ قُصِدَ مِنهُما المُبالغةُ، كذلكَ بَقِيَ الفِعلُ (هَيُؤَ) على أصلِهِ ولم يُقلَب. ثمَّ فسّرَ ابنُ جِنّي عِلّةَ هذا الشُّذوذِ بأنَّ هذا بناءٌ لا يَنصرفُ

لأنّهُ شابَهَ بابَ التّعجُّبِ، وشابَهَ (نِعمَ وبئسَ) لِما فيهِ من المُبالغةِ، وحيثُ أنّهُ لم يَنصرِف احتَمَلوا فيهِ خُروجَهُ في هذا المَوضعِ مُخالفاً للقياسِ. وأمّا بقيّةُ الأفعالِ في البابِ فتَنصرفُ، فيَثقُلُ إبقاؤُها على أصلِها فيُقالُ: بُعتُ، أبُوعُ، يَبُوعُ، نبُوعُ، بُوعَا، بُوعُوا، بُوعِي، إلى غيرِ ذلكَ مِن التَّصاريفِ (ابن جني أبو الفتح عثمان، 2008، 2/349-350). فعِلّةُ الشُّذوذِ عندَ ابنِ جنّي مُشابهةُ هذا الفِعلِ لأفعالِ التّعجُّبِ وأفعالِ المدحِ والذَّمِّ، فهوَ غيرُ مُنصرفٍ.

وأمّا الاستراباذيُّ فذكرَ أنَّ بابَ (فَعُلَ-يَفعُلُ) لا يَجيءُ فيهِ أجوفٌ يائيٌّ لأنّهُ يُقلَبُ في الماضي ألفاً وفي المضارعِ واواً، وأمّا ما شَذَّ في (هَيُؤَ) فلم تُقلَب ياؤُهُ ألفاً في الماضي لأنَّ ذلكَ كانَ سيُلزِمُ إعلالَ المضارعِ فيُقالُ: (هَاءَ-يَهُوءُ)، فيكونُ الانتقالُ من الأخفِّ إلى الأثقلِ (ينظر الأستراباذي نجم الدين محمد بن الرضي، 1975، 1/76).

فعِلّةُ هذا الشُّذوذِ عندَ الاستراباذيّ أنَّ بقاءَها دونَ إعلالٍ أخفُّ ممّا عليهِ القياسُ في هذا البابِ مِن الأفعالِ.

ويَتّفقُ جميعُ العُلماءِ معَ أبي حيّانَ على شُذوذِ (هَيُؤَ) بهذا التّصريفِ، وأضافَ بعضُهم الفِعلَ (لَيْسَ)، كما قالَ ابنُ هشامٍ النحويُّ عنها: "هيَ فِعلٌ لا يَتصَرَّفُ، وزنُهُ (فَعِلَ) بالكسرِ، ثمَّ التُزِمَ تَخفيفُهُ ولم نُقدِّرهُ (فَعَلَ) بالفتحِ لأنَّهُ لا يُخَفَّفُ ولا (فَعُلَ) بالضمِّ لأنَّهُ لم يُوجَد في يائيِّ العينِ إلّا في (هَيُؤَ) وسُمِعَ (لُسْتُ) بضَمِّ اللّامِ فيكونُ على هذهِ اللّغةِ كـ(هَيُؤَ)" (ابن هشام عبدالله بن يوسف، 1985، 387).

فابنُ هشامٍ يُوردُ ما سُمِعَ في كلمةِ (لُسْتُ) فيكونُ أصلُ الكلمةِ على (لَيُسَ)، على نحوِ (هَيُؤَ).

ولم يختلفِ السّيوطيُّ في تقريرِ المسألةِ فذكرَ أنَّ (فَعُلَ) لم يَرِد يائيَّ العينِ استغناءً عنهُ بـ(فَعَلَ) لاستثقالِ الضمّةِ على الياءِ، ومَثّلَ لذلكَ بالفعلِ (طَابَ-يَطِيبُ) فإنَّ أصلَها (طَيُبَ)، ثمَّ اكتفى بذكرِ الشُّذوذِ في الفِعلِ (هَيُؤَ) (السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، 2010، 3/303).

وأفادَ الحملاويُّ بعدَ أن ذكرَ شُذوذَ الفِعلِ (هَيُؤَ) أنَّ هذا البابَ مِن أبوابِ الأفعالِ يمكنُ أن يَندرجَ تحتَهُ كلُّ فِعلٍ ثُلاثيٍّ للدلالةِ على أنَّ معناهُ صارَ غريزةً في صاحبِهِ، وكذلكَ يمكنُ استعمالُ هذهِ الأفعالِ للتَعجُّبِ فتَتَجرّدُ مِن الحَدثِ (ينظر الحملاويّ أحمد بن محمد، 1999، 23).

وخُلاصةُ المسألةِ اتّفاقُ العُلماءِ على عَدَمِ ورودِ فِعلٍ يائيِّ العينِ مِن بابِ (فَعُلَ) إلّا ما شَذَّ في قولِهِم (هَيُؤَ) كما ذكرَ أبو حيّانَ.

ثانياً: مسألةُ ما شذَّ من ورودِ المضارعِ من أفعالِ المُغالبةِ مكسورَ العينِ

قالَ أبو حيّانَ: "وَأَمَّا (فَعَلَ).. فإن كَانَ لِمُغَالَبَةٍ، فمَذهبُ البَصريّينَ أَنَّ مُضَارِعَهُ يَكونُ بِضَمِّ العَينِ، وذَلِكَ في كلِّ فِعلٍ ثُلاثِيٍّ مُتَصَرِّفٍ تَامٍّ، ويَكونُ مُضَارِعُهُ على (يَفعُل) سواءً كانَ أصلُهُ فَعَلَ أَم فَعِلَ أم فَعُلَ..

وقد شَذَّ الكَسرُ في قولِهم: خَاصَمَنِي فَخَصِمتُهُ أَخصِمُهُ (بكسرِ الصادِ)، ولا يُجيزُ البصريُّونَ فيهِ إلا الضمَّ على الأصلِ في (فَعَلَ) المغالبةِ فيقولونَ: أَخصُمُهُ (بضمِّ الصادِ)" (أبو حيان الأندلسي، 1998، 157/1).

نقلَ أبو حيّانَ في هذهِ المسألةِ الشُّذوذَ حولَ الأفعالِ التي هيَ للمُغالبةِ والتي تكونُ على وزنِ (فَعَلَ)، فذكرَ أنَّ مضارعَهُ يكونُ على وزنِ (يَفعُل) دائماً أيّاً كانَ أصلُهُ، إلّا ما شَذَّ عندَ الكوفيّينَ في قولِهم: خاصَمَني فلانٌ فخصِمتُهُ أخصِمُهُ، فقد كُسِرَت عينُهُ شُذوذاً.

وبابُ المُغالبةِ هوَ أَن يَقصِدَ كُلُّ واحِدٍ مِنَ الاثنَينِ غَلَبَةَ الآخَرِ في الفِعلِ المَقصُودِ لَهُما، فَيُسنَدُ الفِعلُ إلى الغالِبِ مِنهُما (الرعيني أبو جعفر أحمد بن يوسف، 1982، 49). فإن كانَ الفِعلُ المَقصودُ في المُغالبةِ ثلاثيّاً صحيحاً غيرَ مُعتلِّ الحروفِ، فإنّهُ يُنقَلُ لبابِ (فَعَلَ–يَفعُلُ) بفَتحِ عينِهِ في الماضي، وضَمِّها في المُضارعِ، حتّى وإن كانَ أصلُهُ على بابٍ آخرَ، نحوَ: كارَمَني فَكَرَمتُهُ أَكرُمُهُ، كَاثَرَنِي فَكَثَرتُهُ أَكثُرُهُ (ينظر الأستراباذي نجم الدين محمد بن الرضي، 1975، 240/1).

وقد شَذَّ مِن هذهِ القاعدةِ ما ذُكرَ عندَ الكوفيّينَ في قولِهم: خَاصَمَنِي فَخَصِمتُهُ أَخصِمُهُ، بكسرِ عينِ الفعلِ.

وأوردَ سيبويه الكلامَ عَن هذهِ المسألةِ، فذكرَ أنَّ (فَاعَلَ) تُفيدُ المُشاركةَ إذ يَقعُ الفِعلُ بينَ اثنينِ نحوَ: ضَارَبتُهُ، وفَارَقتُهُ، وكارَمتُهُ. ثمَّ ذَكَرَ القياسَ في هذا البابِ فيُنسَبُ الفِعلُ للغالبِ فيقولُ: كَارَمَنِي فَكَرَمتُهُ أكرُمُهُ.

وقد ذكرَ سيبويهُ أنَّ بابَ المغالبةِ لا يكونُ إلّا في المَسموعِ مِن كلامِ العربِ، فلا نقولُ: نَازَعَنِي فَنَزَعتُهُ، إذ استُغنيَ عنها بـ(غَلَبتُهُ).

كما ذَكرَ أنَّ الوزنَ (فَاعَلَ) قد لا يأتي للمغالبةِ بينَ اثنينِ ولكنَّهم بنَوهُ على نفسِ القياسِ، نحوَ: نَاوَلتُهُ، وعَاقَبتُهُ، وسَافَرتُ، وظَاهَرتُ عليهِ (ينظر سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، 1988).

وفَصَّلَ ابنُ عقيلٍ الخلافَ المذكورَ، فذكرَ القياسَ في أفعالِ المُغالبةِ وأنّهُ يَطَّردُ بفتحِ عينِ الفعلِ الماضي، وضَمِّ عينِ المُضارعِ، وبَيَّنَ أنَّ هذا ثابتٌ حتّى في ما كانَ حَلْقِيَّ العينِ، خِلافاً للكِسائيِّ الذي أجازَ الفتحَ في المُضارعِ، نحوَ: شَاعَرَنِي فَشَعَرتُهُ أَشعَرُهُ (بفتحِ العينِ في المضارعِ)، وذكرَ أيضاً ما جاءَ بالكسرِ نحوَ: خَاصَمَنِي فَخَصِمتُهُ أَخصِمُهُ (بكسرِ الصادِ في المضارعِ)، وعقّبَ بقولِهِ: "فهذا نادرٌ" (ابن عقيل بهاء الدين، 1405هـ، 596/2). وهوَ اعترافٌ بشذوذِ هذا البناءِ وقِلّتِهِ.

وأمّا ابنُ يعيشٍ فأوردَ كلامَ سيبويهَ آنفَ الذِّكرِ وعَقَّبَ ببيانِ سببِ اندراجِ جميعِ أوزانِ الأفعالِ إلى وزنِ (فَعَلَ) عندَ المُغالبةِ فقالَ لأنَّ هذا الوزنَ أخفُّ الأبنيةِ، ولأنَّ وزنَ (فَعِلَ) بالكَسرِ يَكثرُ وضعُهُ للأدواءِ والأحزانِ، بينما موضوعُ المُغالبةِ الظَّفَرُ، فلأجلِ ذلكَ اجتنبوهُ، وأمّا وزنُ (فَعُلَ) بالضمِّ فهوَ بناءٌ لازمٌ لا

يُقالُ فيهِ (فَعُلتُهُ)، بينما المُغالبةُ فِعلٌ مُتعدٍّ لذا لم يأتِ عليهِ. وأمّا مُضارعُهُ فيكونُ مَضمومَ العينِ لأنّهُ يجري مَجرى الغَرائزِ فيَصيرُ كالخِصلَةِ للغالبِ (ينظر ابن يعيش أبو البقاء يعيش بن يعيش، 2001، 435/4).

وخُلاصةُ المسألةِ أنَّ القياسَ في أفعالِ المغالبةِ ما ذكرَهُ أبو حيَّانَ مِن اندراجِ كلِّ الأفعالِ الثُّلاثيّةِ المُتصرّفةِ من أيِّ بابٍ كانَ تحتَ وزنِ (فَعَلَ-يَفعُلُ) إلّا ما وَصَفَهُ أبو حيّانَ بالشُّذوذِ في (خَصِمَ-يَخْصِمُ)، بينما عدّهُ الكوفيّونَ قياساً آخرَ في هذا البابِ من الأفعالِ.

ثالثاً: مسألةُ ما شذَّ ممّا كانَ مضارعُهُ غيرَ حلقيِّ العينِ أو اللامِ على وزنِ (يَفْعَل)

قالَ أبو حيّانَ في تصريفِ الأفعالِ على وزنِ (فَعَلَ): " وإن كانَ لغيرِ مُغالبةٍ حَلقِيَّ عينٍ، أو لامٍ، فقياسُ مضارعِهِ الفتحُ وإليهِ يُرجَعُ عندَ عدمِ السَّماعِ، هذا قولُ أئمّةِ اللّغةِ.. أو غيرَ حَلقِيّهما، فيأتي على يَفعِل كيَضرِب، أو يَفعُل كيَقتُل، وقد يكونُ في الواحدِ نحوَ (يَفسُق)؛ فإن أشكلَ، فقيلَ يُتوقَّفُ حتى يُسمَعُ. وقالَ الفرّاءُ: يُكسَرُ، وقالَ ابنُ جِنّي: هوَ الوَجهُ. وقالَ ابنُ عصفورٍ: يجوزُ الأمرانِ سُمِعا أو لم يُسمَعا، والذي نختارُهُ إن سُمِعَ وُقِفَ مع السَّماعِ؛ وإن لم يُسمَع فأشكلَ جازَ يَفعُل ويَفعِل، وقد شَذَّ: رَكَنَ يَركَنُ، وقَنَطَ يَقنَطُ، وهَلَكَ يَهلَكُ (بفتحِ عينِ المضارعِ)" (أبو حيان الأندلسي، 1998، 158/1).

يتناولُ أبو حيّانَ في هذهِ المسألةِ الأفعالَ التي على وزنِ (فَعَلَ) وهيَ لغيرِ المُغالبةِ ولم يكن عينُها أو لامُها مِن الحروفِ الحَلقِيّةِ، فقد اختلفَ العُلماءُ في مُضارعِها أيكونُ مَضمومَ العينِ أم مكسورَها!، ولم يَرِد مَفتوحَ العينِ إلّا ما شَذَّ مِن الأمثلةِ المَذكورةِ (رَكَنَ-يَركَنُ، وقَنَطَ-يَقنَطُ، وهَلَكَ-يَهلَكُ).

والأفعالُ التي على وزنِ (فَعَلَ) لغيرِ المُغالَبةِ تُقسَمُ إلى قسمَينِ؛ ما كانَ منها حَلقيَّ العينِ أو اللّامِ (أي ما كانَ عينُها أو لامُها من الحروفِ الحَلقيّةِ وهيَ الهَمزةُ والهاءُ والعينُ والغينُ والحاءُ والخاءُ)، وما كانَ مِنها غيرَ حَلقيِّ العينِ أو اللّامِ.

وهذا القِسمُ الأخيرُ يأتي مُضارعُهُ إمّا مَضمومَ العينِ (يَفعُل) نحوَ: قَتَلَ- يَقتُل، أو مكسورَهُ (يَفعِل) نحو: ضَرَبَ- يَضرِب. والأصلُ فيهِ السَّماعُ، فإن لم يكن فيهِ سَماعٌ فيجوزُ الضمُّ والكسرُ. ولا يَرِدُ المُضارعُ فيها مَفتوحَ العينِ إلا شُذوذاً.

وذكرَ ابنُ جنّي احتمالَ كونِ هذا الشُّذوذِ مِن تداخلِ اللُّغاتِ فقالَ في (قَنَطَ-يَقنَطُ) أنَّهُ لغةٌ مُتداخَلةٌ بينَ لغتَينِ، كانوا يقولونَ في إحداهما (قَنَطَ يَقنِط) وفي الأخرى (قَنِطَ يَقنَط)، فتركّبت اللغةُ الثالثةُ منهما معاً فقيلَ (قَنَطَ يَقنَطُ) لأنَّ الأخذَ من لغةٍ قد يقتصرُ على وزنِ الماضي دونَ المضارعِ أو العكسُ (ابن جني أبو الفتح عثمان، 2006، 381/1).

وإلى نفسِ رأي ابن جنّي ذهبَ أبو القاسمِ الثمانينيُّ في كتابِهِ شرحِ التصريفِ حيثُ عدَّ هذا الشُّذوذَ لغةً مركّبةً من لغتَينِ (الثمانيني أبو القاسم عمر بن ثابت، 1999، 431).

ويتّفقُ رأيُ ابنِ عصفورٍ معَ رأيِ أبي حيّانَ القائلِ بأنَّ (قَنَطَ ورَكَنَ) ممّا شَذَّ على وزنِ (فَعَلَ) وجاءَ مُضارعُهُما على وزنِ (يَفعَلُ) (ابن عصفور محمد بن يوسف، 1428هـ، 122).

وأمّا ابنُ الحَدّادِ فنقلَ القولَينِ في (يَركَنُ) فقالَ أنَّها شاذّةٌ إن كانَ ماضيها (رَكَنَ) نحو: أبى يأبى، وهيَ على القِياسِ إن كانَ ماضيها (رَكِنَ) (ابن القطاع الصقلي علي بن جعفر، 1983، 89/3).

وأوردَ الأستراباذيُّ اللّغاتِ الثلاثَ في (رَكَنَ) و(هَلَكَ) فذكرَ أنَّ (رَكَنَ يَركَنُ) من تَداخلِ اللّغاتِ لأنَّ (رَكَنَ يَركُنُ) لغةٌ مشهورةٌ، وأنَّ لغةَ (رَكِنَ يَركَنُ) لغةٌ مَحكيّةٌ، فتداخلَت هاتانِ اللّغتانِ فأنتجتا الفتحَ في الماضي والمضارعِ، ونقلَ عن الأخفشِ نفسَ اللّغاتِ في (قَنَطَ يَقنَطُ) (ينظر الأستراباذي نجم الدين محمد بن الرضي، 1975، 125/1).

وخلاصةُ المسألةِ أنَّ الأفعالَ على وزنِ (فَعَلَ) من غيرِ أفعالِ المغالبةِ، وغيرِ حلقيّةِ العينِ واللامِ، لا يكونُ مضارعُها مفتوحَ العينِ (يَفعَل) إلا شُذوذاً، على نحوِ ما ذكرَ أبو حيّانَ، وإن اختلفوا في سببِ هذا الشذوذِ وأصلِهِ فيما إن كانَ من المسموعِ من كلامِ العربِ أم هوَ من تداخلِ اللغاتِ.

الخاتمة:

أظهرَ البحثُ الموجَزُ حولَ الشذوذِ الصرفي في بِنيةِ الكلمةِ في كتابِ ارتشافِ الضَّرَبِ مِن لسانِ العربِ لأبي حيّانَ الأندلسيّ الملاحظاتِ التاليةَ:

1. وجودُ عددٍ كبيرٍ من مسائلِ الشذوذِ الصرفيّ التي لَحِقَت بِنيةَ الكلمةِ أوردَها أبو حيّانَ في كتابِ ارتشافِ الضَّرَبِ مبيّناً أقوالَ بعضِ العلماءِ فيها بشكلٍ مختصرٍ.
2. دِقّةُ أبي حيّانَ الأندلسيّ في وصفِ القاعدةِ المبنيّةِ على القياسِ في كلِّ مسألةٍ مِنَ المسائلِ الصرفيّةِ، ثمَّ تحديدِ موضعِ الشُّذوذِ فيها، وضربِ الأمثلةِ على ذلكَ.
3. لأبي حيّانَ الأندلسيّ منهجٌ في نقلِ آراءِ العلماءِ حولَ الشذوذِ، فينقلُ قولَ الموافقِ على الشذوذِ، ثمَّ المخالفِ، ثمَّ يعقّبُ أحياناً ببيانَ الصوابِ عندَهُ من غيرِ استدلالٍ أو تعليلٍ في الغالبِ.

وفي الختامِ فإنَّ كتابَ ارتشافِ الضربِ من لسانِ العربِ يحتاجُ لمزيدِ عنايةٍ ودراسةٍ، ولا سيّما فيما يتعلّقُ بالجانبِ الصرفيّ منهُ لغزارةِ مادّتِهِ، وصعوبةِ لغتِهِ في عصرنا، ليحسُنَ الانتفاعُ منهُ.

وصلّى اللهُ على سيّدِنا محمّد وآلِهِ وصحبِهِ وسَلَّمَ

والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ

References

1. Ayan Al-Asr wa Awan Al-Nasr. Al-Safadi Salahiddin Khalil Bin Aibak. Reviewed by: Abu-Zaid Ali & others. (1998). Dar el-fikr el-moaser. Beirut, Lebanon.
2. Fahras Al-Faharis. Abdul-Hay Al-Kittani Mohammed Abdul-Hay. Reviewed by: Ihsan Abbas. (1982). Dar Al-Gharb Al-Islami. Beirut.
3. Bughyat Al-woaat fi Tabaqat Al-Lughawiyin wa Al-Nuhat. Al-Sioti Jlaluddin Abdul-Rahman. Reviewed by: Muhammed Abu-Alfadhl Ibrahim. (2003). Al-Maktaba Al-Asriya. Saida.
4. Irtishaf Al-Dharab Min Lisan Al-Arab. Abu-Hayan Al-Andalusi Muhammed bin Yousif. Reviewed by: Rajab Othman Muhammed. (1998). Maktabat Al-Khanji. Al-Qahira.
5. Lisan Al-Arab. Ibn-Mandhor Abu-Alfadl Muhammed Bin Mukrim. (1414 p.h.). Dar Sadir. Beirut.
6. Fi Al-Aswat Al-Lughawiya. Ghalib Fadhil Al-Mutalibi. (1984). Ministry of Culture. Iraq.
7. Al-Faiqh Fi Ghareeb Al-Hadith wa Al-Athar. Al-Zamaqshari Jarullah Abu-Alqasim Mahmood Bin Amr. Reviewed by: Ali Muhammed Abajawi. (1967). Dar Al-Marifa. Lebanon.
8. Tahtheeb Al-Lughah. Al-Azhari Abu Mansor Muhammed Bin Ahmad. Reviewed by: Muhammed Awadh. (2001). Dar Ehiaa Alturath Alarabi. Beirut.
9. Taj Al-Aroos min Jawahir Alqamoos. Al-Zabidi Muhammed Murtadha. (2001). Ministry of Irshad. Kuwait.
10. Al-Nihaya fi Ghareeb Al-hadith wa Al-Athar. Abu-Alsaadat Ibn Al-Atheer Majduddin Almubarak bin Muhammed. Reviewed by: Tahir Ahmed Alzawi & others. (1979). Almaktaba Alelmiya. Beirut.
11. Abniyat Al-Asmaa wa Al-Afaal wa Al-Masadir. Ibn Al-Qattaa Al-Siqli. Reviewed by: Ahmed Muhammed Abduldaeim. (1999). Dar Alkutub wa Alwathaiq. Al-Qahira.
12. Tashil Alfwaed wa Takmil Almakasid, Ibn Malik Muhammed bin Abdullah Al-Jayani. (1967). Dar Al-Katib Alarabi. Al-Qahira.
13. Tamhid Alqawaid Bisharh Tashil Alfawaed. Nadher Al-Jaish Muhammed Bin Yousof. Reviewed by: Ali Muhammed fakher. (1428 p.h.). Dar Alsalam. Al-Qahira.
14. Al-Osool fi Al-Nahw. Ibn Al-Sarraj Abu Bakr Muhammed bin Alsarey. Reviewed by: Abdul-hussein Alfatli. (1999). Al-Risala Institution. Beirut.
15. Sharh Kitab Sibawayh. Al-sirafi Abu Saeed Alhasan Bin Abdullah. Reviewed by: Ahmed Hasan Mahdali. (2008). Dar Al-kutub Alilmeya. Beirut.
16. Al-Takmilah. Abu Ali Al-Farisi Alhasan Bin Ahmed. (1999). Alam Al-kutub. Beirut.
17. Al-Munsif. Ibn Jinni Abu Al-Fath Othman. (1954). Dar Ihyaa Al-turath Al-Qadim. Beirut.
18. Al-Sihah Taj Al-Lugha wa Sihah Al-Arabeya. Al-Jawhari Abu Nasr Ismael Bin Hammad. Reviewed by: Ahmed Abdulghafor Attar. (1987). Dar Al-Ilm Lilmalaeen. Beirut.
19. Al-Kitab. Sibawayh Abu Bishr Amr Bin Othman. Reviewed by: Abdussalam Muhammed Haron. (1988). Al-Khanji Library. Al-Qahira.
20. Diwan Orwa Bin Alward. Reviewed by: Asmaa Abu Bakr Muhammed. (2009). Dar Al-Kutub AlElmeya. Beirut.
21. Ibn Duraid Abu Bakr Muhammed Bin Al-Hasan. Reviewed by: Ramzi Munir Balabeki. (1987). Dar Al-Elm Lilmalaeen. Beirut.

22. Fawaet Kitab Sibawayh. Alsirafi Abu Saeed Alhasan Bin Abdullah. Reviewed by: Muhammed Abdulmutalib Albakkaa. (2000). Afaq Arabeyah. Baghdad.
23. Sirr Sinaat Al-Erab. Ibn Jinni Abu Al-Fath Othman. (2000). Dar Al-Kutub Al-Elmeya. Beirut.
24. Al-Mumtia Al-Kabeer fi Al-Tasreef. Ibn Osfoor Ali Bin Muamen Bin Muhammed. (1996). Lebanon Library. Lebanon.
25. Al-Khassaes. Ibn Jinni Abu Al-Fath Othman. Reviewed by: Muhammed Ali Alnajjar. (2008). General Egyptian Book Institution. Al-Qahira.
26. Sharh Shafiat Ibn Alhajib. Al-Istrabathi Muhammed Bin Al-hasan Radhiddin. Reviewed by: Muhammed Noor Al-hasan & others. (1975). Dar Al-Kutub Al-Elmeya. Beirut.
27. Al-Mufassal fi Sanaat El-Erab. Al-Zamaghshari Jarullah Abu Al-Qasim Mahmood Bin Amr. Reviewed by: Ali Bu Mulhim. (1993). Al-Hilal Library. Beirut.
28. Al-Lubab fi Elal Al-Binaa wa Al-Erab. Al-Okbari Abu Al-Baqaa Abdullah Bin Alhussein. Reviewed by: Abdulelah Al-Nabhan. (1995). Dar El-Fikr. Damasqas.
29. Mughni Al-Labeeb an Kutub Al-AAreeb. Ibn Hisham Abdullah Bin Yousof. Reviewed by: Mazin Al-Mubarak &others. (1985). Dar Al-Fikr. Damasqus.
30. Hamaa Al-Hwamea fi Sharh Al-Jwamea. Al-Seooti Jalaiddin Abdulrahman Bin Abi Bakr. Reviewed by: Abdulhameed Hindawi. (1998). Dar Al-Kutub Alelmeya. Beirut.
31. Shatha Al-Orf fi Fan Al-Sarf. Ahmed Bin Muhammed Al-Himlawi. Reviewed by: Nasrullah Abdulrahman Nasrullah. (1999). Dar Al-Fikr Al-Arabi. Beirut.
32. Iqtitaf Al-Azahir wa Eltiqat Al-Jawahir. Abu Jaafar Al-Andalusi Ahmed Bin Yousof. Reviewed by: Abdullah Hamid. (1982). Om Al-Qura University. Makkah.
33. Al-Musaed ala Tasheel Al-Fwaed. Bin Aqeel Bahauddin. Reviewed by: Muhammed Kamil Barakat. (1405p.h.). Dar Al-Fikr. Damasqus.
34. Sharh Al-Mufassal. Ibn Yaeesh Abu Al-Baqaa Yaeesh Bin Ali. Reviewed by: Emil Badeea Yaqob. (2001). Dar Al-Kutub Al-elmeya. Beirut.
35. Sharh Al-Tasreef. Al-Thmanini Abu Al-Qasim Omar Bin Thabit. Reviewed by: Ibrahim Bin Sulaiman. (1999). Al-Rushd Library. Al-Riyadh.
36. Kitab Al-Afaal. Ibn Al-Qatta Al-Siqli Ali Bin Jaafar. (1983). Alam Al-Kutub. Al-Qahira.
37. Laisa fi Kalam Al-Arab. Ibn Khalawayh Alhusein Bin Ahmed. Reviewed by: Ahmed Abdulghafor Attar. (1979). Al-Saada Publishing. Makkah.
38. Tasheel Al-Fawaed wa Takmeel Al-Makasid. Ibn Malik Muhammed Bin Abdullah. Reviewed by: Muhammed Kamil Barakat. (1967). Dar Al-Katib Al-Arabi. Al-Qahira.
39. Al-Shafya fi Elmay Al-Tasrif wa Al-Khat. Ibn Al-Hajib Jamaluddin Othman Bin Omar. Reviewed by: Salih Abduladheem. (2010). Al-Adab Library. Al-Qahira.

مصادر المجلة:

40. The morphological abnormality in the assigned to Ibn Saydah (458). Fayhaa Qahtan Mmdooh AlNaemee. Journal of Tikrit University for Humanities (2022) 29 (9) 60-86.
41. The Morphological Roots of "Hazm" in the Arab Dictionary. Madhoor Mahmood Al-Hashmawei. Journal of Tikrit University for Humanities (2023) 30 (11) 29-46.